

اسم المحكوم عليه

خلاصة الحكم

اسامه جريس اسكندر	غرامة عشرين دينار والرسوم
مبايل مصطفى وهي التل	غرامة عشرة دنانير والرسوم
صالح سلامة ناصر	غرامة عشرة دنانير والرسوم
محمد شوش علوان	غرامة عشرة دنانير والرسوم
جواد محمد سالم	غرامة خمسة دنانير والرسوم
فهي احمد عبد الرحمن	غرامة عشرة دنانير والرسوم
خف محمد عبد الله	غرامة عشرة دنانير والرسوم
خلف محمد وارد	غرامة عشرة دنانير والرسوم
محمد تويح عبيد	غرامة عشرة دنانير والرسوم
محمد موسى حسان	غرامة عشرة دنانير والرسوم
حسن خليل سارن	غرامة عشرة دنانير والرسوم
محمد ارجيل حيدان	غرامة خمسة عشر دينار والرسوم
سليم جحيش علي	غرامة خمسة عشر دينار والرسوم
علي فرحان ميران	غرامة خمسة عشر دينار والرسوم
سلامه سليمان القعير	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
خلف مسلاح مسلم	غرامة عشرة دنانير والرسوم
خلل علي طويريش عويدات	حبس سنة وغرامة خمسين دينار والرسوم
نقي خليل احمد مصطفى	غرامة عشرة دنانير والرسوم
يخانييل خضر سيمان	غرامة عشرة دنانير والرسوم

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ١٠ ربيع ثاني سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ١ كانون اول سنة ١٩٨٧ م العدد ٣٥١٥

الفرس

٢٢٧١	قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٧ قانون تصديق الاتفاقية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية من أجل استثمار مياه نهر اليرموك
٢٢٧٦	وثائق ابرام اتفاقية استثمار مياه نهر اليرموك
٢٢٧٩	نظام رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ نظام جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية
٢٢٨٢	التعليمات التنظيمية لتلقي القبرعات لدعم صندوق المعونة الوطنية لسنة ١٩٨٧
٢٢٨٤	تعليمات رقم ١٠ لسنة ١٩٨٧ تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والعطل لمدارس
٢٢٨٦	تعليمات معدلة للتعليمات الخاصة بتحديد مدة التاخير للسيارات غير الأردنية لسنة ١٩٨٧

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من أهل

نحن الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره وافعالته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٧

قانون تصديق الاتفاقية المعقودة

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الجمهورية العربية السورية

من اجل استثمار مياه نهر اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق الاتفاقية المعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية من اجل استثمار مياه نهر اليرموك لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون المعقودة في عمان بتاريخ ١٩٨٧/٩/٣ بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية من اجل استثمار مياه نهر اليرموك صحيفة وناظرة المفعول بالنسبة لجميع الغيابات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٧/١١/٤

الحسين بن طلال

وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن
وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده
نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي
رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي

وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الخارجية طاهر المصري
وزير المواصلات محي الدين الحسيني
وزير التربية والتعليم ثوقان الهنداوي

وزير المالية وزير التكوين والصناعة والتجارة المهندس محمد الحوامدة د. هاشم الخياط
وزير دولة د. رجائي المعشر
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبد العزيز الخياط
وزير شؤون الارض المحتلة مروان دودين

وزير الاعلام والثقافة والسياسة والاثار محمد الخطيب
وزير النقل المهندس احمد دخقان
وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب

وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة د. عبد الحيات رجائي النجاني
وزير الشباب والداخلية د. طاهر كنعان د. زيد حمزة رياض الشكعة
وزير التخطيط والصحة العدل
وزير العمل

اتفاقية

بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية

من اجل استثمار مياه نهر اليرموك

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية ، تثبينا لوامر العروبة والاخوة والعلاقات المميزة القائمة بين البلدين الشقيقين ، وتأكيدا للتعاون المخلص فيما بينهما ،

بعد الاطلاع على نتائج المباحثات التي جرت بين وديهما في دمشق بتاريخ ١-١٠-١٩٨٧ و ١١-١٠-١٩٨٧ حول استثمار مياه نهر اليرموك الواردة في الاتفاقية الموقعة بين البلدين في دمشق بتاريخ ٤ حزيران سنة ١٩٥٣ ، وتقديرا للمنافع التي يمكن تأميمها للبلدين عن طريق جمع واستغلال مياه الحوض المذكور بشكل حكم لتأمين ري الاراضي الزراعية وتوليد القوى الكهربائية .

قررنا عقد هذه الاتفاقية ، ودانابتا بمطليها لهذا الغرض السيدين .

زيد الرفاعي رئيس الوزراء ممثلا لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

للكبير عبد الرؤوف الكسم رئيس مجلس الوزراء ممثلا لحكومة الجمهورية العربية السورية .

وبعد تبادل التفويض بطلاق الصلاحيات بين الممثلين ، ووجوده مطابقة للاسول ، تم الاتفاق على مايلي :

المادة الاولى

يتخذ لاغراض هذه الاتفاقية بالكلمات والعبارات الواردة فيما يلي المعاني المبينة ازاها :

- ١ - الاردن : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
- ب - سورية : حكومة الجمهورية العربية السورية
- ج - الدولة : الاردن او سورية حسب مقتضيات المعنى
- د - وادي الاردن : وادي نهر اليرموك
- هـ - سد وخزان الوحدة : سد لجمع المياه على نهر اليرموك وخزان لحفظها بقبان في اراضي سورية والاردن على مقربة من محطة المقارن
- و - مركز توليد سد الوحدة : منشأة لتوليد الكهرباء تقع على الضفة الجنوبية لنهر اليرموك ضمن سد الوحدة
- ز - مشروع اليرموك : سد وخزان الوحدة ومنشأة توليد الطاقة الكهربائية والمباني والمنشآت التابعة لباحكم الضرورة قرب محطة المقارن وكذلك تحويل الخط الحديد الحجازي
- ح - اللجنة المشتركة : اللجنة السورية الاردنية المنصوص عنها في المادة التاسعة من هذه الاتفاقية .

المادة الثانية

لاسباب طبيعية وحقوقية تقرر الدولتان انه يمكن

الحصول على المياه الاضافية والطاقة الكهربائية التي يحتاجها البلدان بصورة اقتصادية وعملية عن طريق انشاء سد الوحدة وتبعا لذلك توافقان على انشاء المنشآت التالية :

١ - سد وخزان الوحدة وهما سد بعد لجمع مياه النهر وخزان مقام على نهر اليرموك في الاراضي الاردنية والسورية وعلى مقربة من محطة المقارن في سورية وهذه المياه بعدة لتوليد الطاقة الكهربائية وازراء الاراضي الاردنية والاستثمارات الاخرى في المشاريع الاردنية وكذلك لازراء الاراضي السورية الواقعة بعد

هكذا من أهل

موقع السد والمحاذية لجرى النهر حتى منسوب مائتي متر فوق سطح البحر .
ب - منشأة لتوليد الطاقة الكهربائية من مياه الخزان الخارجة من السد .
ج - تحويل الخط الحديدي الحجازي المتسد في وادي اليرموك بحسب مقتضيات المشروع وإنشاء سائر المباني والمنشآت التي يقتضيها .

المادة الثالثة

مع مراعاة نص المادة التاسعة من هذه الاتفاقية يكون الأردن مسؤولاً عن إنشاء مشروع اليرموك وتحويل جيبه - مراحيل الدراسات والتصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة ، وتقديم سورية جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية للعاملين في المشروع بشكل يسمح لهم الدخول إلى الأراضي السورية ، ضمن منطقة المشروع ، للقيام بالأعمال المتعلقة به وذلك خلال جميع مراحل العمل وضمن حدود الانظمة المرعية لديها ، ووفق احكام هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة

تقوم كل من الدولتين بالتعويض على اصحاب الاراضي والممتلكات والمنشآت التي تستهلك ضمن اراضيها لأغراض مشروع اليرموك وفق القوانين والانظمة المعمول بها في كل من الدولتين كما تلتزم سورية بتسوية جميع حقوق وادعاءات الافراد المتعلقة بحقوق المصارف التعويض على اصحابها ، ويلتزم الأردن بتحمل جميع التعويضات والتفقات المدفوعة في سورية مقابل ذلك الاستهلاك وتلك الحقوق .

المادة الخامسة

يستخدم العمال الاردنيون والسوريون في بناء مشروع اليرموك بالقدر اللازم ، ويستخدم الفنيون الاردنيون والسوريون اثناء فترة الدراسات والتشغيل والصيانة ، وتعامل شركات القطاع العام الانشائي في سورية معاملة الشركات الانشائية الاردنية لأغراض إنشاء المشروع .

المادة السادسة

يقوم الأردن بتصميم وإنشاء سد الوحدة بارتفاع اجبالي قدره مائة متر بما فيها بوابات المفيض وذلك لتخزين المياه المرة في نهر اليرموك بعد تأمين المياه لملء الخزانات السدود السورية المحددة في الجدول المرفق ومقدار تخزينها وفق سورية في الحفاظ على كامل هذا المخزون من المياه والذي يعتبر جزءاً من هذه الاتفاقية لا يتجزأ . على ان يراعى في تصميم وإنشاء السد امكانيات تملته مستقبلاً لزيادة سعة التخزين (تعلية وسعة يمكن تبريرها فنياً واقتصادياً) بموافقة الدولتين .

المادة السابعة

١ - تحتفظ سورية بحق التصرف بمياه جيب الينابيع التي تنفجر في اراضيها في حوض اليرموك وروافده باستثناء المياه التي تنفجر ما قبل السد تصب في المنسوب مائتين وخمسين متراً ، وتحفظ بحق الانتفاع بالمياه التي ترد من نهر وروافده فيها بعد السد لأرواء اراضيها المحاذية لجرى النهر .
ب - يحق للأردن ان يتصرف بالمياه المنبثقة من الخزان ومركز توليد سد الوحدة لتوليد الطاقة الكهربائية .
ج - توزع الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها في منشأة سد الوحدة الكهربائية بين الأردن وسورية بنسبة (٢٥ ٪ للأردن و ٧٥ ٪ لسورية) .

المادة الثامنة

تكون سورية مسؤولة عن إعادة تنفيذ تحويل الخط الحديدي الحجازي وفق مقتضيات المشروع ، وإنشاء سائر المباني التي يقتضيها ذلك ، ويعتمد الأردن بدفع جميع النفقات المترتبة على هذا التنفيذ والإنشاء .

المادة التاسعة

تشكل لجنة مشتركة اردنية سورية لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وتنظيم الحقوق والالتزامات التي اكتسبتها وتبطلها الدولتان وبممارسة هذه الحقوق والالتزامات والنظر في جميع القضايا التي قد تنشأ عن تطبيقها . تعتبر اللجنة المشتركة هيئة قانونية ذات شخصية اعتبارية وينتج امضاؤها بالامتيارات والحقوق الدبلوماسية لدى الدولة الاخرى التي لا يطلونها .

وتتألف اللجنة المشتركة من ثلاثة اعضاء من كل دولة على ان يكون رئيس كل جانب يترتبة وكيل وزارة او معاون وزير ، ويحق للجنة المشتركة ان تستشير خبراء ومستشارين وان تستخدم مساعدين وفنيين وموظفين من رعايا الدولتين او غيرها حسب الضرورة للتفهم بأعمالها .

يمثل اللجنة لدى الغير رئيساً ممثلي الجانبين مجتمعين غير منفردين .
تقوم اللجنة بجميع المهام الموكلة اليها وفق احكام هذه الاتفاقية وفي حال قيام خلاف بين اعضائها ومقدم تمثيلهم من التوصل الى نتيجة حاسمة على نحو يضمن اتفاق ممثلي الطرفين فيها ، يتوجب على الاعضاء تقديم تقرير فوري بذلك لحكومتهم البلدين ، وعلى الحكومتين ان تقوما في الحال بنقض الخلاف وإيجاد الحلول الموضوعية التي تضمن حسن استمرار العمل بما يكفل حقوق الطرفين وفق احكام هذه الاتفاقية عن طريق الاتصال المباشر بينهما .

تضع اللجنة المشتركة نظاماً داخلياً ، ينظم أعمالها ، ويعتمد هذا النظام من رئيسي حكومتهم البلدين .

المادة العاشرة

يحق لممثلي الدولتين واطراف اللجنة المشتركة وممثلي الهيئات الفنية العاملة في المشروع وسائر العاملين فيه ، التجول في الاراضي التي تقع عليها منشآت مشروع الوحدة والاراضي المجاورة التي تحددها اللجنة المشتركة لمقتضيات العمل ، بعد الحصول على تفويض بذلك من اللجنة المشتركة بمطابق شكل اوراق هوية خاصة تصدرها اللجنة ، وذلك في حدود مستلزمات القيام بالدراسات والابحاث واعمال الإنشاء والادارة والصيانة دون التقييد بالاجراءات الناتجة عن تطبيق قوانين وانظمة الجوازات وغيرها من الانظمة المرعية لدى الدولتين .

وفيما عدا ذلك تبقى القوانين المحلية لكل من الدولتين معمولاً بها كلياً على اراضيها .

المادة الحادية عشرة

تقوم كل من الدولتين ضمن اراضيها حسب توصيات اللجنة المشتركة باخذ جميع الاجراءات الضرورية لمنع او تخفيف تراكم الرواسب في الخزان المشترك بما في ذلك العمل على حفظ القربة من الانجراف والتخريب ونوعية الحشائش وسد الاخاديد وغيرها من الوسائل التي تساعد على الاستفادة من سعة الخزان على ابعد حد ، على ان يتحمل الأردن سائر النفقات المترتبة على انجاز هذه الاعمال .

المادة الثانية عشرة

يحق لكلا الدولتين الاستفادة من بحيرة السد الواقعة في اراضيها لاستثمارها وتشغيلها ومبانيها في اغراض السياحة وترفيه الاسماك ما لا يتعارض مع ادارة منشآت سد الوحدة .

المادة الثالثة عشرة

تبقى الحدود القائمة بين البلدين على ما هي عليه قبل اقامة سد الوحدة ومنشآته ، وتعتبر مرسومة على سطح المياه .

المادة الرابعة عشرة

يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقاً للجراءات الدستورية لكل من الطرفين المتعاقدين ، وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق الإبرام .
يجوز تعديل هذه الاتفاقية بملاحق يتم التصديق عليها وتبادل وثائق إبرامها وفق اجراءات تصديق هذه الاتفاقية وإبرامها .

تصدّق على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية ، على نسختين باللغة العربية لهما ذات القوة وتعتبر كل منهما أصلاً ، وسلّمت نسخة الى كل من الطرفين .

المادة الخامسة عشرة

تلقى الاتفاقية الموقعة بين الدولتين في دمشق بتاريخ ٤ حزيران ١٩٥٣ حول استثمار مياه نهر اليرموك .

وقعت في عمان بتاريخ ١٩٨٧/١/٣

عن المملكة الاردنية الهاشمية
رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

من الجمهورية العربية السورية
الدكتور عبد الرؤوف الكسم
رئيس مجلس الوزراء

هكذا من الأصول

الجدول المرفق مع الاتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية من اجل استثمار مياه نهر اليرموك

اسم الوادي	اسم السد	منسوب التخزين (م)	الحجم التخزيني مليون متر مكعب	ملاحظات
الذهب : السهوة (البلاطة)		١١٠٠	١٠٠	
رسايس		١٠٠٠	٢٠٣٥	
غدير الصوف		٧٠٠	١٦	
الغارفة الشرقية		٧٥٠	٥٠٠	
عنبر		٥٢٥	١٧	
الزبدى :				
المتامية		٥٧٠	١٠٠	
المعين		١٢٥٠	١١٥	
حوران		١٢٠٠	١٦٥	
سهوة الخضر		١٤٢٠	٨٧٥٠	
درعا الشرقي		٥٥٠	١٥٠	
المرام :				
شيخ مسكين		٥٤٠	١٥٠٠	
الطبع ٢-١		٥٠٠	٤٥٠	
طفس		٤٥٠	٢١٠	
عدوان		٤٢٥	١٧٥	
المران : تسيل				
الفسل		٥٣٥	٦٦٠	
سحم الجولان		٤٦٥	٥٥	
الهجرة		٤٤٠	٢٠٠٠	
		٧٤٠	٨٥	
الرقاد : المنطرة				
روحية		٦٤٥	٢٣	ان مياه هذا الوادي تصب
بريقة		٨٧٠	١١	خلف سد الوحدة
كودنة		٧٧٥	١٨	
غدير البستان		٧٣٥	٣٠٠٠	
جسر الرقاد		٥٩٠	١٢٠٠	
عبدية		٥٠٥	٩٠٠	
		٤٢٠	٥٥	

— ملاحظة : ان السدود ١ - البطم ٢ مليون متر مكعب (الحوضين الصبيلين لهذين السدين مغلقتين
٢ - الروم ٦ مليون متر مكعب (ولا يصبان في روافد اليرموك جويلين

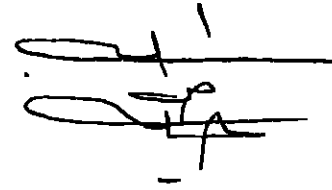
— يروي مشروع ري اليرموك الاسفل بمساحة ٦٨٠٠ هكتار
— يروي مشروع ري اليرموك الاعلى بمحاصيل شتوية بمساحة ١٠٥٠٠ هكتار

بحون الله وتوفيقه

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

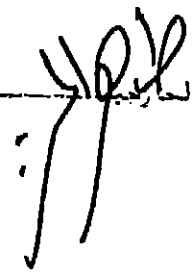
بعد ان اطلعنا على اتفاقية استثمار مياه نهر اليرموك واقامة سد الوحدة والموافقة
بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية السورية نعلن موافقتنا وتنازلنا
عليها في مجموعها وتغصلاتها وتتعهد بان نقوم بما ورد فيها ونلاحظ بنودها ولن نسمي
بانن اللد بالا خلال بها .

لذلك امرنا بوضع خاتمتنا ووقعنا عليها حسب الاسلوب



صدر عن بلاطنا الهاشمي في اليوم السادس والعشرين من شهر ربيع الاول عام الف
واربعماية وشانية هجرية الموافق لليوم السابع عشر من شهر تشرين الثاني عام الف وتسعمائة
وسبع وشانين ميلادية .

وزير الخارجية



هكذا من أهل

لما كانت حكومة الجمهورية العربية السورية ، وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية
قد وقعتا في عمان بتاريخ ١٦ محرم ١٤٠٨ هـ الموافق ٣ ايلول ١٩٨٧ م اتفاقية
استثمار مياه نهر اليرموك .

وبعد الاطلاع على هذه الاتفاقية وامعان النظر فيها جملة وتفصيلا ، نعلن
انها قد اقرت بموجب القانون رقم ٣٢ الصادر بتاريخ ٢ ربيع الاخر ١٤٠٨ هـ
الموافق لـ ٢٣ تشرين ثاني ١٩٨٧ م واننا سلتزم بجميع ما ورد فيها ونلاحظه
بكمال الامانة والاخلاص .

لذا فقد امرنا بوضع خاتم الجمهورية العربية السورية ووقعنا
بيدنا .

دمشق في ٣ ربيع الاخر ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٤ تشرين ثاني ١٩٨٧ م

رئيس الجمهورية العربية السورية

وزير الخارجية

محضر تبادل وثائق ابرام اتفاقية استثمار مياه نهر
اليرموك الموقعة في عمان بتاريخ ١٦ محرم ١٤٠٨ هـ
الموافق ٣ ايلول ١٩٨٧ م بين المملكة الاردنية
الهاشمية وبين الجمهورية العربية السورية

نحن الموقعين ادناه :

السيد زيد الرفاعي رئيس وزراء المملكة الاردنية الهاشمية
السيد محمود الزعبي رئيس مجلس وزراء الجمهورية العربية السورية

اجتمعنا في الساعة الرابعة عشرين يوم الاربعاء الواقع في ٤ ربيع الاخر ١٤٠٨ هـ الموافق
في ٢٥ تشرين ثاني ١٩٨٧ م لتبادل وثيقتي الابرام الصادرتين عن كل من :

جلالة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٧
السيد الرئيس حافظ الاسد رئيس الجمهورية العربية السورية بتاريخ ٢٤/١٧/١٩٨٧

والمعلقتين باتفاقية استثمار مياه نهر اليرموك الموقعة في عمان بتاريخ ١٦ محرم ١٤٠٨ هـ الموافق
في ٣ ايلول ١٩٨٧ م بين المملكة الاردنية الهاشمية وبين الجمهورية العربية السورية .

وبعد الاطلاع على هاتين الوثيقتين وجدنا صالحتين ومستوفيتين للشكل ، فبادلناهما . واقـراراً
بذلك نعلن هذا المحضر على نسختين اصليتين باللغة العربية ووقعنا عليهما بتوقيعنا .

دمشق في ٤ ربيع الاخر ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٥ تشرين ثاني ١٩٨٧ م

عن الجمهورية العربية السورية

عن المملكة الاردنية الهاشمية

نحو المسجل لجمعية الكشافة والمرشدات الأردنية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٧/١٠/٣١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧

نظام جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية
صادر بالاستناد الى الفقرة (ج) من المادة ٧ من قانون
رعاية الشباب رقم ٨ لسنة ١٩٨٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية لسنة ١٩٨٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حينها وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الوزارة	:	وزارة الشباب
الوزير	:	وزير الشباب
الجمعية	:	جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية المؤلفة ونسق احكام هذا النظام
المفوضية	:	مفوضية الكشافة والمرشدات في المحافظة او اللواء .

المادة ٣ - تؤلف في المملكة جمعية اهلية تسمى (جمعية الكشافة والمرشدات الأردنية) مركزها مدينة عمان ، تقتنع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري وفقا لاحكام قانون رعاية الشباب المعمول به وتعمل على دعم الحركة الكشفية والارشادية في المملكة ونشر رسالتها وتوثيق علاقتها مع الهيئات الكشفية والارشادية العربية والدولية

المادة ٤ - الجمعية هيئة اهلية تتألف من :-

- الهيئة العامة
- اللجنة التنفيذية
- الامانة العامة
- المفوضيات الكشفية والارشادية في المحافظات والاولوية

المادة ٥ - ١ - تشكل الهيئة العامة للجمعية كما يلي:

- ١ - رئيس قسم الكشافه رئيسه قسم المرشدات في كل من وزارتي الشباب والتربية والتعليم .
- ٢ - ثلاثون عضوا من قادة الكشافة وقائدات المرشدات من حملة الشارة الكشفية فما فوق من العاملين في وزارة التربية والتعليم يختارهم وزير التربية والتعليم .
- ٣ - خمسة عشر عضوا من مسادة الكشافة وقائدات المرشدات من حملة الشارة الكشفية فما فوق من العاملين في وزارة الشباب يختارهم الوزير .
- ٤ - عشرة اعضاء من ذوي الخبرة في الحركة الكشفية والارشادية يختارهم الوزير .

ب - يشترط في عضو الهيئة العامة للجمعية ان يكون اردنيا غير محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف

ج - تعقد الهيئة العامة للجمعية اجتماعا عاديا خلال النصف الثاني من شهر شباط من كل سنة بدعوة من رئيس الجمعية للنظر في الامور المدرجة على جدول الاعمال ولها ان تعقد اجتماعا غير عادي في اي وقت خلال السنة بدعوة من رئيسها ، وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور اغلبية اعضائها وتتخذ قراراتها بالايجاب او باكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين .

د - يعين الوزير رئيسا للجمعية ونائبا له وامينا عاما لها من بين اعضاء الهيئة العامة .

المادة ٦ - تمارس الهيئة العامة الاختصاصات التالية :

- ١ - اقرار السياسة العامة للجمعية .
 - ب - اقرار الميزانية السنوية للجمعية والتصديق على حساباتها الختامية .
 - ج - النظر في تقرير مدقق الحسابات واصدار القرار المناسب بشأنه .
 - د - اقرار التعليمات التي تضعها اللجنة التنفيذية لتنفيذ اهداف الجمعية .
 - هـ - تحديد رسوم الانتساب للجمعية ورسوم الاشتراكات السنوية فيها .
- و - انتخاب اربعة اعضاء من الهيئة العامة لعضوية اللجنة التنفيذية على ان يكون اثنان منهم من قادة الكشافة واثنان من قائمات المرشدات .
- ز - تعيين مدقق حسابات قانوني لتدقيق حسابات الجمعية .

المادة ٧ - ١ - تؤلف اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس الجمعية وعضوية كل من :-

- ١ - نائب رئيس الجمعية
 - ٢ - امين عام الجمعية
 - ٣ - ممثلين اثنين عن وزارة التربية والتعليم يسميها وزير التربية والتعليم .
 - ٤ - ممثلين اثنين عن وزارة الشباب يسميها الوزير .
 - ٥ - ممثل عن وزارة التعليم العالي يسميه وزير التعليم العالي .
 - ٦ - شخصين من ذوي الخبرة في الحركة الكشفية والارشادية او في مجال الخدمة العامة يختارهما الوزير .
 - ٧ - اربعة من قادة الكشافة والمرشدات من بين المنتخبين والمنخبات بموجب الفقرة ١ من المادة ٦ من هذا النظام .
- ب - تكون مدة عضوية اللجنة التنفيذية اربع سنوات .
- ج - تختار اللجنة التنفيذية من بين اعضائها امينا للصندوق .

المادة ٨ - ١ - تمارس اللجنة التنفيذية الاختصاصات التالية :-

- ١ - اقتراح مشاريع التعليمات المنطوقة بنشاطات الجمعية وتنفيذ اهدافها .
- ٢ - تنظيم المؤتمرات والندوات والتجمعات الكشفية والارشادية العامة على المستويات المحلية والعربية والدولية وتنسيق المشاركة فيها .
- ٣ - اعداد الخطط السنوية والتقارير الادارية والمالية ومشروع الموازنة العامة للجمعية وعرضها على الهيئة العامة .
- ٤ - تشكيل اللجان الفرعية على مستوى الجمعية ومناقشة واقرار توصياتها .
- ٥ - تشكيل المفوضيات في المحافظات والاولوية وفق الحاجة والاشراف على اعمالها ومنايعتها واصدار التعليمات اللازمة لتشكيل الوحدات والمجموعات الكشفية والارشادية وتسجيلها وتحديد مراحلها والتسميات الخاصة بها .
- ٦ - تحديد الزي والشارات للمراحل المختلفة في العمل الكشفي والارشادي وتحديد الوسم الكشفية والارشادية ومنحها .
- ٧ - تنسيق النشاطات الكشفية والارشادية بين القطاعات الكشفية والارشادية .
- ٨ - تعيين الموظفين الاداريين لمساعدة امين عام الجمعية وتحديد رواتبهم ومهامهم وشروط تعيينهم وانهاء خدماتهم وسائر حقوقهم المالية .

هكذا من الأصول

ب - تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاتها بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون رئيس الجمعية أو نائبه في حالة غيابه من بينهم وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين .

ج - تنفذ القرارات المتعلقة بتمثيل الجمعية في المؤتمرات والندوات واللقاءات وأي نشاط خارجي آخر بعد موافقة الوزير .

المادة ٩ - ١ - يمثل الجمعية لدى الغير رئيسها وهو المسؤول عن سير العمل فيها والإشراف على أنشطتها ولجانها .

ب - يمارس نائب رئيس الجمعية أعمال رئيس الجمعية في حالة غيابه .

ج - يتولى أمين الصندوق الإشراف على الأمور المالية في الجمعية .

د - يتولى أمين عام الجمعية الإشراف على الجهاز الوظيفي التنفيذي في الجمعية وهو مسؤول عن التسيير الإداري اليومي لأنشطتها وتنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية .

المادة ١٠ - تكون المفوضية مسؤولة عن تسيير الأعمال الكشفية والإرشادية العامة الخاصة بالجمعية في المحافظة أو اللواء حسب مقتضى الحال .

المادة ١١ - للجمعية علم خاص بها وشارة محددة لها ويكون شعارها الرسمي (واعدوا) .

المادة ١٢ - ١ - تكون الموارد المالية للجمعية مما يلي :

١ - رسوم انتساب الأعضاء واشترائهم السنوية .

٢ - عوائد استثمار أموال الجمعية .

٣ - بدل الهويات والشعارات التي تصدرها الجمعية كما تحدده اللجنة التنفيذية .

٤ - الهبات والتبرعات التي تقدم للجمعية بموافقة الوزير .

ب - تودع أموال الجمعية في أحد المصارف التي تختارها اللجنة التنفيذية ويتم الصرف بقرار منها .

ج - رئيس الجمعية أو نائبه في حالة غيابه وأمين الصندوق مفوضان بالتوقيع مجتمعين على مستندات الصرف والشيكات .

د - تخضع حسابات الجمعية لتدقيق الوزارة .

المادة ١٣ - ١ - تحل المفوضيات الكشفية والإرشادية في المحافظات والالوية بقرار من اللجنة التنفيذية للجمعية وتحل اللجنة التنفيذية بقرار من الوزير .

ب - تنتهي العضوية في الجمعية في إحدى الحالات التالية :

١ - الاستقالة .

٢ - فقدان الصلة التبليبية .

٣ - ارتكاب مخالفة مسلكية بناء على تقرير من لجنة تحقيق يشكلها رئيس الجمعية .

٤ - عدم تنفيذ العضو للالتزامات المالية المقررة لمدة تزيد على ستة أشهر بعد إنذاره ويستفيد مضمونه بعد تنفيذ الالتزامات المتبقية عليه .

المادة ١٤ - تطبق الجمعية أحكام الأنظمة الكشفية والإرشادية العربية والدولية والتعليمات الصادرة بموجبها في كل ما لم يرد عليه نص في هذا النظام .

المادة ١٥ - للوزير إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام شريطة عدم تعارضها مع أحكامه .

الحسين بن طلال

١٩٨٧/١٠/٢١

وزير العمل والنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جودة	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير شؤون الأرض المحتلة مروان دودين	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني
وزير الملكية د. هنا عوده	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الإسكان العامة المهندس محمود الحوامدة	وزير الاوقات والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب	وزير التنقل المهندس احمد دحقان	وزير التعليم العالي ووزير التربية والتعليم بالوكالة د. ناصر الدين الأسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة يوسف حمدان	وزير الشباب د. عيد الدحيات	وزير الداخلية رجائي الدجاني	وزير الصحة زيد حمزة
		وزير النخيل د. طاهر كنعان	وزير المعدل رياض الشكعة

هكذا من الأهل

التعليمات التنظيمية لتلقي التبرعات

ادعم صندوق المعونة الوطنية

صادره بمقتضى الفقرة ٦ من المادة ٦

من قانون صندوق المعونة الوطنية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٦

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (التعليمات التنظيمية لتلقي التبرعات لدعم صندوق المعونة الوطنية لسنة ١٩٨٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات معانيها المرادفة لها مالم تدل القرينة على غير ذلك : -

الصندوق	: صندوق المعونة الوطنية
المجلس	: مجلس ادارة الصندوق
الرئيس	: رئيس مجلس ادارة الصندوق
المدير العام	: مدير عام الصندوق
الدائرة المختصة	: دائرة الاعلام الاجتماعي في الصندوق
اللجنة	: اللجنة الاعلى للمعونة الوطنية
أمين الصندوق	: امين صندوق اللجنة الاهلية للمعونة الوطنية

المادة ٣ - تتناط بالمكتب المختص مهمة تنظيم تلقي التبرعات لدعم الصندوق ومتابعتها بواسطة اللجان الاهلية للمعونة الوطنية المشكلة بموجب تعليمات التنظيم الاداري للصندوق المعمول بها وذلك باشراف الدائرة المختصة ومتابعتها .

المادة ٤ - تتم عملية تلقي التبرعات وبجميع الحالات بموجب وصول المقبوضات المعتمدة من المجلس وتكون هذه الوصول باسم الصندوق يتألف كل منها من اصل وثلاث نسخ ويحفظ تسلسلا يدرج فيه اسم المكتب ، واسم اللجنة واسم الكايل للمستلم وتوقيعه ووظيفته ومقدار المبلغ المتبرع به رقما وكتابة وتاريخ الدفع وتختتم الوصول بالخاتم المعتمد للجنة .

المادة ٥ - تحفظ اللجنة بالسجلات والخلاصات المالية ودفاتر وصول المقبوضات الخاصة بالتبرعات في المقر الذي تعتمده وفقا للاصول المحاسبية المعتمدة .

المادة ٦ - تودع الاموال المتبرع بها للصندوق في البنك الذي يحدده رئيس المجلس .

المادة ٧ - يلتزم كل من رئيس اللجنة ونائبه وامين الصندوق بتقديم كماله ماليه بقيمة الف دينار مصدقة لدى الكاتب العام .

المادة ٨ - تعتبر دفاتر وصول المقبوضات لغايات تلقي التبرعات والمسلمة للجنة مهده في ذمة المسلم يلتزم باعادة الكعب والنسخة الاخرى منه الى المركز الرئيسي او المكتب المختص .

المادة ٩ - للجنة تلقي التبرعات بأي صوره من الصور بها في ذلك التقدي او المعدنية او الورقية او التحويلات والشيكات المسحوبه على احد البنوك .

المادة ١٠ - تنزل المبالغ المتبرع بها للصندوق مباشرة او بواسطة اللجنة الاهلية من الدخل الخاضع لضريبة الدخل من السنة التي دفعت فيها وذلك وفقا لاحكام قانون ضريبة الدخل المعمول به .

المهندس خالد الحاج حسن
وزير العمل والتنمية الاجتماعية

تعليمات رقم ١٠ لعام ١٩٨٧

تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والعطل للدارس

صادرة بمقتضى المادتين (١١٢ ، ١١٦) من قانون التربية والتعليم

رقم ١٦ لعام ١٩٦٤

المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات (تعليمات مواعيد الدوام والامتحانات والعطل للدارس لعام ١٩٨٧) ويعمل بها من تاريخ صدورهما .

المادة الثانية : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ صباح يوم الاربعاء ١٩٨٧/٨/٢٦ لتوزيع الحصص واعداد برنامج توزيع الدروس الاسبوعي . ويرتيب اداءه بالطلبة وغير ذلك من استعدادات للعام الدراسي .

المادة الثالثة : تبدأ امتحانات الاكمل عن العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ صباح يوم الاثنين ١٩٨٧/٨/٢١ لكافة الطلبة الكليين . باستثناء طلبة الصف الاول الثانوي المنهي السابق والزراعي والبريد والفندقي الذين تبدأ امتحانات الاكمل لهم صباح يوم الثلاثاء ١٩٨٧/٧/٢١ .

المادة الرابعة : يبدأ دوام الطلبة للعام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ لدفع التبرعات المدرسية . ويبدأ الدوام المدرسية وتسجيل المتقولين منهم . وتعريفهم ببراق المدرسة وما يهمهم من تعليمات صباح يوم الاربعاء ١٩٨٧/٩/٢ .

المادة الخامسة : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ صباح يوم السبت ٨٧/٩/٥

المادة السادسة : يعقد امتحان نصف الفصل الدراسي الاول في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٧/١١/٧ الى مساء يوم الاثنين ١٩٨٧/١١/١٦ .

المادة السابعة : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الاول لجميع الصفوف باستثناء الصف الثالث الثانوي في الفترة من صباح يوم الاربعاء ١٩٨٧/١٢/١٦ الى مساء يوم الاربعاء ١٩٨٧/١٢/٢٣ .

المادة الثامنة : تبدأ عطلة الشتاء صباح يوم الخميس ١٩٨٧/١٢/٢٤ وينتهي مساء يوم الجمعة ١٩٨٨/١/١٥

المادة التاسعة : يبدأ دوام الطلبة في الفصل الدراسي الثاني صباح يوم السبت ١٩٨٨/١/١٦

المادة العاشرة : يعقد امتحان نصف الفصل الدراسي الثاني في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٨/٢/٢٦ الى مساء يوم الخميس ١٩٨٨/٣/٢١

المادة الحادية عشر : تبدأ عطلة الربيع من صباح يوم السبت ١٩٨٨/٤/٢ الى مساء يوم الخميس ٨٨/٤/١٤

المادة الثانية عشرة : يعقد امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني لجميع الصفوف باستثناء الصف الثالث الثانوي في الفترة من صباح يوم السبت ١٩٨٨/٤/١١ الى مساء يوم الخميس ١٩٨٨/٤/١٦ .

المادة الثالثة عشرة : تحدد المدارس الثانوية المهنية موعد بدء الامتحانات العامة فيها حسب ظروف كل مدرسة .

المادة الرابعة عشر : يوضع ترتيب خاص لطلبة الصفوف الابتدائية الثلاثة الاولى ضمن بواسطة دولهم خلال فترة الامتحانات ، واستمرار دراستهم كالمعتاد في كلا الفصلين .

هكذا من الأهل

المادة الخامسة عشرة : تبدأ العطلة الصيفية للطلبة صباح يوم السبت ١٨/٦/١٩٨٨ ، ويستمر دوام الهيئات التدريسية حتى يتم اعداد الفتاوى والشهادات المدرسية في موعد اقضاء مساء يوم الاثنين ٢٠/٦/١٩٨٨ .

المادة السادسة عشرة : يبدأ دوام الهيئات التدريسية للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ ، صباح يوم الاربعاء ١٠/٨/١٩٨٨ لتوزيع الحصص ، واعداد برنامج الدروس الاسبوعي ، وترتيب استقبال الطلبة وغير ذلك من استعدادات للعام الدراسي .

المادة السابعة عشرة : تبدأ امتحانات الاكمال عن العام الدراسي ١٩٨٧/١٩٨٨ صباح يوم الاحد ١٤/٨/١٩٨٨ لكافة الطلبة المكملين ، باستثناء طلبة نصف الاول الثانوي المهني الصناعي والزراعي والتجاري والفنني الذين تبدأ امتحانات الاكمال لهم صباح يوم الثلاثاء ١٩/٧/١٩٨٨ .

المادة الثامنة عشرة : يبدأ دوام الطلبة لدفع التبرعات المدرسية ، وتسلم الكتب المدرسية ، وتسجيل المنقولين منهم وتعريفهم بمرافق المدرسة ، وما يهمهم من تعليمات صباح يوم الاربعاء ١٧/٨/١٩٨٨ .

المادة التاسعة عشرة : يبدأ التدريس في الفصل الدراسي الاول للعام الدراسي ١٩٨٨/١٩٨٩ صباح يوم السبت ٢٠/٨/١٩٨٨ .

المادة العشرون : تعطّل المدارس في الاعياد والمناسبات التالية :

١. عِدَراس السَنة الهِجرية	١ محرم
٢. عيد المولد النبوي الشريف	١٢ ربيع الاول
٣. عيد ميلاد جلالة الملك الحسين المعظم	١٤ تشرين الثاني
٤. عيد الاسراء والمعراج النبوي الشريف	٢٧ رجب
٥. عيد العمري	١ ايار
٦. عيد الفطر السعيد	٢٩ رمضان وليلة خمسة ايام
٧. عيد استقلال المملكة الاردنية الهاشمية	٢٥ ايار
٨. يوم الثورة العربية الكبرى ويوم الجيش	١٠ حزيران
٩. عيد الاضحى المبارك	٩ ذي الحجة وليلة ستة ايام
١٠. عيد جلوس جلالة الملك الحسين المعظم	١١ آب

المادة الحادية والعشرون : بالاضافة الى ما سبق تعطّل المدارس الخاصة بها بقية ونص المادة ٧٢ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة الثانية والعشرون : للوظائف والطلبة المسيحيين ان يعطّلوا يوما واحدا في كل من اعيادهم الدينية التالية:

١. اول وثاني ايام عيد الميلاد
٢. رأس السنة الميلادية
٣. احد الشعانين
٤. احد والتين عيد الفصح

المادة الثالثة والعشرون : تلغى هذه التعليمات (تعليمات بواعيد الدوام والامتحانات والعطل للمدارس رقم ٤ لسنة ١٩٨٧) .

وزير التربية والتعليم

نوفان الهنداوي

تعليمات معدله للتعليمات الخاصة بتحديد

مدة التأمين للسيارات غير الاردنية لسنة ١٩٨٧

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدله للتعليمات الخاصة بتحديد مدة التأمين للسيارات غير الاردنية لسنة ١٩٨٧) ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ١ من التعليمات المنشورة في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٢٤٩ تاريخ ٢/١١/١٩٨٥ ويستعاض منه بالنص التالي .

المادة (١) لا يسمح لاي مركبة غير اردنية بالدخول الى اراضي المملكة الاردنية الهاشمية الا بعد ان تؤمن لدى الشركة المعتمدة في مركز الحدود على الاشرار التي تلحق بالغير بسبب استعمالها داخل المملكة ، على ان لا تقل مدة التأمين عن شهر واحد ولا يسمح لها بالبقاء في المملكة بعد انتهاء هذه المدة الا اذا تم تجديد التأمين لمدة الاقامة المصرح بها

رجائي الدجاني

وزير الداخلية